الأنشطة والتقنيات البنكية المحلية– تـابع–

تمثل السيولة المتجمعة لدى البنك أهم موارده نجدها في جانب الخصوم من الميزانية، كما وتمثل تلك السيولة المادة الأولية للقرض، أما عن القروض وبمجرد استعمالها تصنف كاستخدام يظهر في جانب الأصول من ميزانية البنك وبناءا على ذلك، فمهمة البنك هي محاولة تحقيق التوازن بين كل من الموارد والاستخدامات وتحقيق الأرباح.

أولا–مصادر تمويل البنك:

تنقسم مصادر التمويل للبنك التجاري إلى مصدرين أساسيين هما:

1–المصادر الداخلية (أموال المصارف الخاصة): وهي تتألف من :

✓ **رأس المال المدفوع.**

✓ **الأرباح المحتجزة:** ويمكن تقسيم الأشكال التي تتخذها الأرباح المحتجزة إلى الاحتياطيات والمخصصات والأرباح غير المعدة للتوزيع وذلك على النحو التالي :

أ – الاحتياطات: بصفة عامة يكّون البنك أي احتياطي لديه عن طريق اقتطاع مبلغ من أرباحه السنوية وهو ملك للمساهمين. والاحتياطيات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية.

ب – المخصصات: وتختلف نسبة المخصصات حسب ظروف كل بنك ومن أمثلة المخصصات: مخصصات الاهتلاك، ومخصصات الديون المشكوك فيها.

ج – الأرباح غير الموزعة: إن الاحتياطات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطيات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم وقد توزع الإدارة جزءاً منها وتبقي جزءاً منها على شكل أرباح غير موزعةإلا أنها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها البنك متى شاء.

✓ **سندات الدين الطويل الأجل:** إن رأس المال والاحتياطي والمخصصات والأرباح غير الموزعة هي المصادر الداخلية التقليدية للأموال بالنسبة للبنك التجاري، أما المصادر الحديثة فتشمل سندات الدين الطويل الأجل وهي من المصادر الخارجية ويصدرها البنك ويبيعها للجمهور وللمؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع **ضمن أمواله الخاصة** شريطة أن يكون لسداد الودائع حق الأولوية على سداد هذه السندات عند تصفية أعمال البنك.

هذا ويلاحظ أن أموال البنك الخاصة تستخدم في الأغراض التالية:

- رأس مال البنك ضروري لبداية عمل البنك.
- رأس المال والاحتياطي يشكلان ضمان ضد خسائر البنك في أول عهده.
- أموال البنك الخاصة تساعد على كسب ثقة المودعين .

- هي مقياس يقيس به المالكون مقدار ما يملكون من ثروة مستمرة في ذلك البنك.

2- المصادر الخارجية :

✓ **الودائع** : وعلى هذه الودائع يتوقف الكثير من عمليات هذه الوساطة مثل منح القروض وإنشاء النقود.

✓ **البنك المركزي**: يمكن النظر إلى البنك المركزي على اعتبار أنه مصدراً من مصادر التمويل الخارجي وذلك من خلال قيام ذلك البنك بما يلي :

– تقديم القروض والسلف.

– إعادة الخصم للأوراق التجارية.

✓ **التسهيلات الائتمانية الخارجية**: وتتلخص في القروض و الاعتمادات التي تحصل عليها البنوك من مراسليها في الخارج وعادة ما تكون بالعملات الأجنبية.

✓ **مصادر تمويل أخرى**: وتشتمل ما يلي:

أ – القروض المتبادلة بين البنوك المحلية: في بعض الأحيان تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من بعضها البعض في سبيل تمويل عملياتها.

ب – ودائع البنوك من الخارج في البنوك المحلية: وهذا المصدر غير ثابت ولا يشكل نسبة ذات قيمة.

ثانيا– توظيفات البنك (استخدامات أموال البنك):

السؤال هنا المطروح كيف يوظف البنك أمواله؟.

هناك شكلان رئيسان يقوم البنك بتوظيف أمواله فيهما هما :

1-**التوظيف النقدي** : وتتمثل هذه التوظيفات فيما يلي:

أ. النقد: تحتفظ البنوك بجزء من أموالها على شكل نقد في خزائنها أو لدى البنك المركزي على شكل حسابات جارية كاحتياطي لمواجهة حركة سحب الودائع ويعتمد مقدار ما تحتفظ به من نقد على أمور منها:

– معدل الاحتياطي النقدي الإجباري الذي يتطلبه قانون البنوك، وهذه القيمة تشكل الحد الأدنى لما يحتفظ به البنك من موجوداته على شكل أرصدة في البنك المركزي .

– نمط حركة الودائع: يزيد البنكمن مقدار النقود في خزائنه عندما يتوقع سحباً كثيفاً للودائع كما حالة المواسم والأعياد وأواخر كل شهر.

– وضع البلد الاقتصادي والسياسي فكلما ساد الأمن والطمأنينة وازدهرت الحالة الاقتصادية كلما قلت حاجة البنك إلى الاحتفاظ بنسبة كبيرة من موجوداته على شكل نقد في الصندوق والعكس بالعكس.

– سهولة أو صعوبة حصول البنك على أموال سائلة جاهزة من مصادر أخرى فكلما ازدادت الصعوبات في سبيل حصول البنك على هذه الأموال عند الطلب كلما اضطر إلى زيادة ما يحتفظ به من نقد جاهز أو أرصدة لدى البنك المركزي .

– الثقة العامة في البنك، فكلما ازدادت ثقة جمهور المودعين في قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته كلما قلت حاجته إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقد في خزائنه.

ب.شبه النقود: يحتفظ البنك بجزء كبير من احتياطياته على هذا الشكل من الأصول بعد أن يحتفظ بالاحتياطي النقدي الإجباري على شكل نقد جاهز، وأرصدة لدى البنك المركزي وتشكل شبه النقود خط الدفاع الثاني ولذلك فهي تسمى الاحتياطي الثانوي ضد مخاطر عدم السيولة إذ يوظف البنك جزءاً من أمواله في أوراق تجارية تستحق في المدى القصير جداً شريطة أن تكون سيولة هذه الأوراق عالية جداً أو في قروض قصيرة الأجل يستطيع البنك استعادتها في أي لحظة يشاء.

ج.الاستثمارات: قد يقوم البنك أيضاً بتوظيف جزء من أمواله "أموال المودعين " في شكل استثمار :

والاستثمارات هنا قد تتم بشكل مباشر عن طريق تأسيس البنك لمشروع معين أو المشاركة في جزء من رأس ماله. وقد تكون الاستثمارات في شكل غير مباشر كما هو الحال بالنسبة للاستثمار في الأسهم والسندات وأذون الخزانة علاوة على الاستثمار في الأوراق التجارية التي تصدرها وحدات الاقتصاد المحلي . فضلا عن تقديم القروض والسلف.

هذا و يقصد بالإقراض أن يقوم البنك بتزويد الأفراد ومنشآت الأعمال والجهات الطالبة للقرض بالأموال المطلوبة على أن يتعهد المدين بسداد هذه الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ويتعرض البنك التجاري عند منح القروض إلى خطر الائتمان لذلك فإن إدارة محفظة القروض تعد أحد الأنشطة والوظائف الأساسية بالنسبة لأنشطة وعمليات البنك التجاري ولا سيما أن القروض تمثل المحور الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك في إيراداته حيث يتحقق حوالي ثلثي إيرادات البنوك التجارية من نشاط القروض.

وعموما يتنازع عملان عند الاستثمار هما:

أ– عامل السيول وضرورة أن تفي البنوك بالتزاماتها قبل المودعين عند الطلب أو في المواعيد المتفق عليها .

ب– عامل الرغبة في تحقيق أقصى ربح .

وواجب البنوك هو تحقيق التوازن بين هذين العاملين وعدم تمكين أحدهما أن يطغى على الآخر حتى لا يتعرض مركزها للخطر وحتى لا تتعرض لإفلات فرص الربح المتزن. والذي تجدر ملاحظته في هذا الصدد أنه كلما زادت سيولة الأصل كلما قلت ربحيته.

2– التوظيف غير النقدي :

تأخذ هذه التوظيفات شكل الخدمات الهامة التي تقدمها البنوك التجارية إلى المتعاملين معها تسهيلا لأعمالهم والمردود الربحي لهذه التوظيفات محدود ومن أهم أشكال تلك التوظيفات ما يلي :

– **خطابات الضمان:** وهو صك يتعهد بمقتضاه البنك الذي أصدره أن يدفع للمستفيد منه مبلغالا يتجاوز حداً معيناً لحساب طرف ثالث لغرض معين وقبل أجل معين.

– **الاعتمادات المستندية:** وهي أي ترتيبات يصدرها البنك فاتح الاعتماد بناء على طلب المتعامل معه ووفقا لتعليماته يتعهد البنك بموجبها بأن يدفع لأمر المستفيد مبلغا معينا من المال في غضون مدة محددة مقابل قيام المستفيد بتنفيذ شروط وتعليمات معينة تتعلق بالبضاعة موضوع البيع مثلا أو أي موضوع آخر تم فتح الاعتماد من أجله وتسليم مستندات معينة مطابقة للشروط المبينة في خطاب الاعتماد ومن هنا جاءت الصفة **مستندي** وأهميته يلعب دور في تسهيل عمليات التجارة الدولية .

- **أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك عند توظيف أمواله :**

1. المخاطر الائتمانية: وهي تتعلق دائما بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء . وتنجم المخاطر عادة عندما يمنح البنك العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض، أو عندما يفتح البنك خطاب اعتماد مستندي بالدفع لاستيراد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها .

2. مخاطر السوق:تنشأ مخاطر السوق نتيجة للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر البنوك بذلك التغيير.

3. مخاطر سعر الفائدة: تكون ناتجة عن تغير أسعار الفوائد صعودا أو هبوطا حسب وضع كل بنك على حدى نسبة إلى السيولة المتوفرة لديه ومثال على ذلك هناك احتمال أن يتعرض البنك إلى خسارة عند توفر فائض السيولة لديه في حالة هبوط سعر الفائدة، وعندما تشح السيولة فيضطر البنك للاقتراض من السوق النقدي فمن المحتمل أن يتعرض لخسارة في حالة ارتفاع سعر الفائدة لذلك يتوجب على البنك أن يولي هذا الموضوع مراقبة وإدارة مستمرة تجنبا للمخاطر.

4. مخاطر السيولة: غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة البنك على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف البنك في إدارة الموجودات والمطلوبات .

5. المخاطر التشغيلية: تعلق بالمخاطر المتصلة بالعمل اليومي في البنوك وتتركز هذه المخاطر في عمليات السطو، وأخطاء الصرافين والقيود المحاسبية الخاطئة.

6. المخاطر القانونية: قد يتعرض لها البنك من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعله غير مقبول قانونيا وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها ليست مقبولة لدى المحاكم.